



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥ / ٦ / ١٠

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥ / ٧ / ٢٩

تاريخ النشر ٢٠٢٥ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

دور المجتمع المدني بتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠

The Role of Civil Society in Implementing UN Security Council Resolution 2250

م.م. فاتن مجيد ناصر

M.M.FatenMajeed Nasser

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية / أقسام الديوانية- قسم القانون

Imam Al-Kadhim College for Islamic Sciences / Diwaniyah Departments - Law
Department

fatenmjyd817@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229>

المخلص

يعد مجلس الأمن الجهاز التنفيذي للمنظمة الأمم المتحدة وهو الجهاز الوحيد الذي له اتخاذ القرارات ويلتزم بتنفيذها الدول الأعضاء بموجب الميثاق ,فصدر مجلس الأمن الدولي قرار ٢٢٥٠ في نهاية عام ٢٠١٥ ويهدف هذا القرار (الشباب والسلام والأمن) ويؤكد القرار على إشراك الشباب في عملية التنمية واتخاذ القرارات ووضع السياسات والبرامج وفي عمليات التفاوض في جميع الأمور المختلفة , ولأهمية قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠ ومدى تأثيره على الحكومات والمنظمات غير الحكومية ودورها بتفعيل القرار ووضع استراتيجيات جديدة تحدد فيها إجراءات الواجب توفرها للشباب على تمكينهم في المجتمع ودمج الشباب في العملية السياسية ويعتبر هذا القرار مبادرة من المملكة الأردنية الهاشمية الذي يعالج موضوع الشباب من منظور الأمن والسلم الدوليين وإدراكا للجهود الشباب في بناء السلام.

الكلمات المفتاحية: "مجلس الأمن", "المجتمع المدني", "قرار ٢٢٥٠"

Abstract

The Security Council is considered the executive body of the United Nations and is the only body authorized to make decisions that member states are obligated to implement under the Charter. At the end of 2015, the United Nations Security Council adopted Resolution 2250, titled "Youth, Peace, and Security." This resolution emphasizes the importance of involving youth in development processes, decision-making, policymaking, programming, and in negotiations across various issues.

Due to the significance of UN Security Council Resolution 2250 and its impact on governments and non-governmental organizations, the resolution has prompted these entities to develop new strategies that define the necessary measures to empower youth, integrate them into society, and involve them in the political process. This resolution is considered an initiative by the Hashemite Kingdom of Jordan, addressing youth issues from the perspective of international peace and security and recognizing the vital role of youth in peacebuilding efforts.

Keywords: "Security Council", "civil society", "Resolution 2250"

المقدمة

يلعب المجتمع المدني دور مهم بتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠ الذي يعتبر قراراً تاريخياً لكونه ركز على فئة الشباب ويعتبر نقطة تحول هامة بين الشباب وعمليات السلام والأمن على مستوى العالم حيث ركز على خمسة ركائز وهي المشاركة والحماية ومنع النزاعات ,الشراكة وإعادة التأهيل والإدماج, ولما لهم من أهمية كبيرة في المجتمعات كونهم يمثلون الشريحة الكبرى حول العالم , فقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠ الذي جعل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بوضع إستراتيجيات جديدة لتمكين الشباب وإشراكهم بالعملية السياسية والمشاركة بصنع القرار وهذا ما عملت عليه جهود الدولية حيث إقرار الأمم المتحدة بأهمية مشاركة الشباب في مختلف مجالات الحياة ,حيث أطلقت الأمم المتحدة إستراتيجية شباب ٢٠٣٠ لدعم الشباب وتمكينهم وإشراكهم في

العملية السياسية ومنح الأولوية لدعم الشباب في الصراعات والأزمات الإنسانية بما في ذلك مشاركتهم في عملية السلام .

أهمية البحث: تتأتي أهمية الدراسة من أن قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠ قرار تاريخي كونه ركز على فئة الشباب بفترة الصراعات والحروب وبالأخص الشباب في الشرق الأوسط , وأكد على توفير الاعتراف والشرعية بدور الشباب في المشاركة بعملية صنع القرارات المتعلقة بالسلام , والعمل على دمج الشباب بالعملية السياسية وإتاحة الفرص لهم وحث الحكومات على تعزيز دورهم في عملية بناء السلام .

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من عدة تساؤلات هي : ما دور منظمات المجتمع المدني من قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠؟ ما هو قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها تفعيل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠ ودمج الشباب بالعملية السياسية وإبعادهم من ظاهرة التطرف والإرهاب المنتشرة في المجتمعات العربية نتيجة الصراعات والحروب فيها .

منهجية البحث: اعتمدت في الدراسة على المنهج التاريخي للقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠

خطة البحث: اقتضت دراستنا لموضوع دور المجتمع المدني بتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٠ إلى مبحثين وجاء في المبحث الأول أطار المفاهيمي ويتضمن ثلاثة مطالب ,المطلب الأول مفهوم مجلس الأمن وأسلوب عمله وأما المطلب الثاني يتضمن مفهوم المجتمع المدني والمطلب الثالث مفهوم قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠, أما المبحث الثاني أهمية القرار ٢٢٥٠ وتأثيره على الشباب يتضمن مطلبين يتضمن المبحث الأول الجهود الدولية للتفعيل قرار ٢٢٥٠ بتمكين الشباب وأما المطلب الثاني فيتضمن تحديات التي تواجه قرار ٢٢٥٠

المبحث الأول: أطار مفاهيمي

يعد مجلس الأمن من أهم أجهزة الأمم المتحدة الست التي تتمتع بسلطات واسعة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ويعتبر المسؤول الأول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويتناول هذا المبحث ثلاث مطالب يتضمن المطلب الأول مفهوم مجلس الأمن وأسلوب عمله , ويتناول المطلب الثاني مفهوم المجتمع المدني وأما المطلب الثالث مفهوم قرار ٢٢٥٠.

المطلب الأول: مفهوم مجلس الأمن وأسلوب عمله

يعد مجلس الأمن الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة يتمتع بصلاحيات تتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين (١), حيث أقر ميثاق الأمم المتحدة بأن مجلس الأمن هو الجهاز المسؤول الأول (٢) وهو الجهاز الوحيد الذي له اتخاذ القرارات ويلتزم بتنفيذها الدول الأعضاء بموجب الميثاق .

فيرعرف مجلس الأمن بأنه "عبارة عن هيئة دولية تابعة للأمم المتحدة مكونة من المثلين خمسة عشر عضو ، خمسة منهم أعضاء دائمين يمثلون الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، روسيا ، الصين ، فرنسا والأعضاء العشرة غير الدائمين ينتخبون من قبل الجمعية لمدة سنتين ويراعي في انتخابهم التوزيع الجغرافي العادل".^(٣) ويعرف أيضاً بأنه "الهيئة التنفيذية للأمم المتحدة والجهاز الأقوى فيها بسبب سلطاته الواسعة التي أريد منها أن يكون المجلس كالبوليس الدولي لصون الأمن والسلم الدوليين".^(٤)

ويختص مجلس الأمن استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة على اختصاصات تتصل بالسلم والأمن الدوليين واختصاصات دستورية وإدارية . وسوف تتضمن هذا الدراسة اختصاصات مجلس الأمن الدولي وآلية التصويت في مجلس الأمن .

أولاً :- الاختصاصات المتصلة بالسلم والأمن الدوليين

يعتبر مجلس الأمن هو المسؤول الأول في مسائل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويمثل هدفاً محورياً وهذا ما نصت الفقرة الأولى من المادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة " رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً وفعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبغات الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تعرضها عليه هذه التبغات ".^(٥)

ومن أهم اختصاصات التي يتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين هي كالتالي :-

أ-التسوية السلمية للمنازعات الدولية :-

يتخذ مجلس الأمن في معالجة الصراع بتسوية ودياً ، وفيما يتعلق بالصراع فمن المحتمل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في حال تعرضه للخطر ، وعلى هذا الأساس يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن حل الصراعات بالطرق الودية .^(٦) كما للمجلس أن يدعو أطراف النزاع إلى تسويته بالطرق السلمية المشار إليها في المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها .^(٧)

ب-اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه :-

وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة فشل مجلس الأمن بإجراءات التسوية التي أوصى بها ، أن يتخذ من التوصيات أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه إذا ما قرر أن ما وقع يشكل تهديداً محتملاً للسلم الدولي أو يمكن وصفه بأنه عمل عدواني ، وفي هذه الحالة يقوم مجلس الأمن بتنفيذ أي تدابير يراها مناسبة التي يمكن للمجلس الأمن اتخاذا ، وتنقسم إلى ثلاث

١-التدابير المؤقتة :- أشار ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٤٠) والتي تتضمن (منعاً لتفاقم الموقف لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير ما هو مناسب أن يدعو الأطراف المتنازعة إلى الأخذ بما يراه

ضرورياً أو مستحسناً من التدابير المؤقتة و لا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم , وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه) .^(٨)

ومن التدابير المؤقتة التي يتخذها مجلس الأمن إعادة تمركز الوحدات العسكرية للدول المتنازعة إلى مسافات محددة خارج حدود كل منها فضلاً عن إنشاء منطقة منزوعة السلاح لتجنب أي أعمال عدائية بين الطرفين .^(٩)

٢- **التدابير غير العسكرية** :- أشارت المادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة على انه " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير , ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية " .^(١٠)

٣- **التدابير العسكرية** :- أشارت المادة (٤٢) من ميثاق الأمم المتحدة بأنه " في الظروف التي يقرر مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفي بالغرض أجازت له هذه المادة أن يقرر استخدام القوات الجوية أو البحرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة للقيام بما يلزم من أعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه " .

وبين هذا النص من الميثاق بأنه منح مجلس الأمن سلطة القيام بالعمل مباشرة وإعطائه الحق في استخدام القوة العسكرية المسلحة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدولي ويعيدهما إلى نصابهما .^(١١)

ثانياً:- الاختصاصات الإدارية

إلى جانب وظيفته الأساسية الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولي يختص مجلس الأمن باختصاصات أخرى ومنها .^(١٤)

١- يقدم التوصية بقبول الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة , إلى الجمعية العامة المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة

٢- توصية الجمعية العامة بوقف أي عضو في المنظمة اتخذ المجلس قبله عملاً من أعمال المنع أو القمع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها المادة ٥ من ميثاق الأمم المتحدة

٣- رد حقوق العضوية ومزاياها إلى العضو الموقوف المادة ٥ من الميثاق

٤- يقد توصية إلى مجلس الجمعية العامة بشأن اختيار الأمين العام للأمم المتحدة المادة ٩٧

ثالثاً:- الاختصاصات الدستورية

يعين مجلس الأمن بالاشتراك مع الجمعية العامة الشروط التي يجب على الدولة التي غير العضو في الأمم المتحدة للانضمام إلى نظام محكمة العدل الدولية , كما يوافق على تنظيم اجتماع عام من الدول المنظمة

للأمم المتحدة لإعادة تقييم ميثاق المنظمة ,ويشارك الجمعية العامة في تحديد زمان ومكان عقد هذا المؤتمر المادة ١٠٩ , وكذلك من المهام الهامة لمجلس الأمن أيضا ما نصت عليه المادة ٩٤ من الميثاق وهي سلطته في التوصية أو إصدار قرارات حول الإجراءات اللازم اتخاذها لتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية وفي حال لم يتم أحد الأطراف بتنفيذ الحكم فعلى مجلس الأمن على اعتباره مسؤول عن إدارة الوصاية على الأقاليم الإستراتيجية، كما هو منصوص عليه في المادة ٨٣ من الميثاق , وهذا ويشمل الموافقة على شروط اتفاقية الوصاية وتعديلها وتغييرها , ويعتمد مجلس الأمن بشكل مباشر على مجلس الوصاية في الأمور المتعلقة بوظائف الأمم المتحدة ضمن نظام الوصاية و خاصة في المجالات السياسية والتعليمية والاقتصادية للأقاليم الإستراتيجية .

أما أسلوب عمل مجلس الأمن فقد احتوت اللائحة الداخلية للمجلس الأمن على أحكام الميثاق ,بالإضافة إلى آلية اجتماعاته وأعداد جدول أعماله وطرق التصويت فيه .

١-آلية اجتماعات المجلس :- يجتمع مجلس الأمن بهدف معالجة الصراعات الدولية التي تنشأ بين الدول أو الصراعات الدولية الطارئة , لهذا السبب ألزم ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء في المجلس بضرورة وجود تمثيل دائم لها في مقر الهيئة وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة ,كما يجتمع المجلس بصورة دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه , حيث يجتمع مجلس الأمن وفقاً للمواد (من المادة ١ إلى المادة ٥)من اللائحة الداخلية للمجلس الأمن وهي كالتالي .(١٢)

أ-مكانية انعقاد مجلس الأمن بناءً على طلب من رئيسة كلما رأى ضرورة ذلك دون أن تزيد الفترة الفاصلة بين الاجتماعات عن أربع عشر يوماً

ب- يتولى رئيس المجلس بدعوة المجلس إلى الانعقاد بناءً على طلب أحد الأعضاء أو الجمعية العامة أو الأمين العام للأمم المتحدة أو أي عضو في المنظمة

ج- يعقد اجتماعات المجلس في مقر الأمم المتحدة ويجوز له أن يعقد اجتماعات خارج المقر إذا رأى ذلك قد يؤدي إلى تسهيل أعماله

وكذلك تسير اجتماعات المجلس وفقاً لللائحة الداخلية التي أوضحت إجراءات العمل وطريقة اختيار رئيس المجلس , وقد بينت اللائحة أن تكون رئاسة المجلس بالتناوب بين أعضائه حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم باللغة الإنجليزية وحدد المدة بشهر " وفقاً للمادة ٢٨ من فصل الرابع للنظام الداخلي المؤقت " , ويجب على الرئيس أن يتنحى عن رئاسة المجلس إذا كان هناك نزاع يخص دولته بعد إبلاغ المجلس بذلك ليقوم العضو الذي يليه في الترتيب بإدارة الرئاسة حتى ينتهي المجلس من دراسة النزاع , ويشارك الأمين العام في اجتماعات المجلس (المادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة) .(١٣)

٢- آلية إعداد جدول الأعمال :- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد جدول الأعمال لمجلس الأمن ويقدمه للرئيس الذي يعرضه بدوره على المجلس لإقراره ويبحث المجلس المسائل الواردة في جدول أعمال دورته وله أن يحيل أي مسألة لم يتمكن من بحثها خلال دورته الحالية إلى جدول أعمال الدورة التالية ، وتتم اجتماعات المجلس بصورة علنية إلا في الحالات التي يقرر فيها المجلس خلاف ذلك

٣- التصويت في مجلس الأمن :- وفقاً للمادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة التي أوضحت نظام وطرق التصويت في مجلس الأمن في "فقرتها الأولى يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد"، أما فقرة الثانية نصت بأن "تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه"، أما فقرة الثالثة فنصت بأن "تصدر قرارات المجلس في المسائل الموضوعية الأخرى بموافقة تسعة من أعضائه من بينها أصوات الأعضاء الدائمين المتفقة"، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يتمتع من كان طرفاً في نزاع عن التصويت " (١٤)

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني

يعود مفهوم المجتمع المدني إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر عند توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو ، حيث كان المفهوم يشير في ذلك الوقت إلى مجتمع المواطنين الأحرار الذين يختارون بإرادتهم الحرة شكل وشروط الحكم الذي يعيشون في ظلّه . (١٥)

ومن خلال ما تقدم سوف نتطرق في المطلب الثاني إلى مفهوم المجتمع المدني بشكل عام ، يتكون المجتمع المدني من عدة مؤسسات التي تعتبر تنظيمات اختيارية تستند إلى الإرادة والمصالح المتبادلة و المصلحة المشتركة بحسب القواعد التي تنظم عمل كل رابطة وبما يتناسب مع القوانين التي ارتقاها المجتمع المدني ، والتي تعتبر غير حكومية مثل الجمعيات الخيرية بشتى أنواعها والنقابات والاتحادات الطلابية وأندية هيئات التدريس حيث تعتبر ذات صيغة قانونية . (١٦)

وعرف المجتمع المدني "هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" (١٧).

وفي مفهوم آخر للمجتمع المدني " بأنه مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تتنظم في إطارها بصورة ديناميكية ومستمرة بشبكة معقدة من الممارسات والعلاقات بين القوى والتكوينات الاجتماعية وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتتطور وتعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة فالمؤسسات التطوعية تشكل صلب المجتمع المدني يكونها الأفراد بمحض إرادتهم" (١٨)

فيرى هيغل وجوب تنظيم المجتمع المدني في مؤسسات أو كيانات أو هيئات ذات شخصية قانونية اعتبارية أو معنوية من قبل الروابط أو النقابات المهنية التي تعترف بها الدولة وتقوم هذه الهيئات بتحديد هدف ومسؤوليات

محددة لأعضائها ضمن منظومة المجتمع المدني ، وتعتبر هذه الهيئات الأداة الرئيسية للتمثيل السياسي الشعبي ، نظراً للوظائف المتعددة المسندة لهذه الهيئات فإن عضوية الفرد تمنحه نوعاً من الهدية الاجتماعية الصلبة بحيث يصبح الفرد بذلك ابناً للمجتمع المدني .^(١٩)

وعرف الاتحاد الأوربي المجتمع المدني (بأنه عبارة عن جميع أشكال العمل الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد أو مجموعات لا ترتبط بالمؤسسات الرسمية ولا تديرها الدولة) .^(٢٠)

وهناك من يعرف المجتمع المدني "بأنها المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسة كالمشاركة في عملية صنع القرار على المستوى الوطني ومنها أغراض نقابية هدفها الدفاع عن مصالح أعضائها كمنع المحامين ومنها ثقافية كاتحادات والكتابات والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض اجتماعية تهدف للعمل الاجتماعي لغرض تحقيق التنمية " .^(٢١)

المطلب الثالث: القرار ٢٢٥٠

يعد القرار ٢٢٥٠ الذي صدر من قبل مجلس الأمن قراراً مهماً لكونه ركز على الشباب كما يوفر هذا القرار عدة أمور توجيهية التي تساعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تطوير سياسات وبرامج بالتعاون مع الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والمجتمع المدني ، ويكشف هذا الإطار السياسي العالمي كيف يؤثر النزاع على حياة الشباب وما يجب العمل به لتقليل أثاره بالإضافة إلى كيفية مساهمة الشباب بشكل فعال في بناء مجتمعات يسودها السلام والأمان ، لذا يعتبر قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ قراراً قانونياً دولياً يركز على تأثير الصراعات على الشباب .^(٢٢)

يعرف قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ "بأنه قراراً صادر من مجلس الأمن في نهاية عام ٢٠١٥ ، بتصويت وموافقة كامل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر وهو القرار الأول من نوعه الذي يعطي الشباب الفرصة للعمل على تحقيق السلام والأمن حول العالم " ، ويسعى قرار ٢٢٥٠ إلى إدماج الشباب في عملية التنمية وصنع القرارات وصياغة السياسات والبرامج والمشاركة في عمليات التفاوض في جميع القضايا المختلفة .^(٢٣)

يعتبر صدور قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ هو لتعزيز دور الشباب في مجالات السلام والأمن الدوليين وكذلك لضمان تمثيلهم في عمليات اتخاذ القرار على كافة المستويات ، أن إصدار قرار دولي من مجلس الأمن يتعلق بالشباب والسلام والأمان ويبرز أهمية حماية حياة الشباب والحفاظ على كرامتهم وحماية أرواحهم ، وجاء هذا القرار كنتيجة لسنوات من الجهود والدعوة من قبل العديد من المنظمات الشبابية والمجتمع المدني حول العالم التي عملت على إبراز أهمية مشاركة الشباب في عملية السلام وقد كان هناك إدراك متزايد بأن الشباب بدلاً من أن ينظر إليهم فقط كضحايا أو منفذين للعنف ، يمكنهم لعب دور إيجابي وبناء في تعزيز السلام والاستقرار في مجتمعاتهم .^(٢٤)

ويعتبر قرار ٢٢٥٠ هو نقطة تحول هامة في تاريخ العلاقة بين الشباب وعمليات السلام والأمان على مستوى العالم ,حيث دعا القرار الجهات المعنية إلى حث الشباب للمشاركة والأخذ بوجهات نظرهم خاصة إنشاء التفاوض بقضايا اتفاقات السلام وتنفيذها , وقد أشار إلى إن إهمال الشباب يؤثر سلباً على جهود تحقيق السلام الدائم في كافة المجتمعات , كما أكد القرار على ضرورة أن تحمي الدول حقوق الإنسان وضمانها لكل الأفراد بما في ذلك الشباب الموجودين داخل حدودها ,بالإضافة إلى ذلك أعاد التأكيد على الأهمية الكبيرة لمساهمة الشباب في منع الصراعات وحلها حيث تعتبر هذه المساهمة أساسية في استدامة جهود السلام وبناءها ونجاحها , وحدد قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ إطاراً يستند على خمسة عناصر وهي .^(٢٥)

١-المشاركة:- تعتبر المشاركة من أهم عناصر القرار لأهميتها على ضرورة تعزيز مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات على مختلف المستويات ,سواء كانت محلية أو دولية و كما يشجع على أشراك الشباب في وضع السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم بشكل مباشرة بالإضافة إلى الانخراط في جهود السلام والمصالحة ويعتبر دعم الشباب ومنحهم المهارات والمعرفة الضرورية للمشاركة بشكل فعال أمراً أساسياً في هذا السياق, فالمشاركة تلعب دوراً مهماً في بناء السلام المستدام والحفاظ عليه من خلال زيادة الفرص المتاحة لمشاركة الشباب في عملية صنع القرار ومن خلال هذا نقتهم تزيد ليس على مستقبلهم وإنما في أداء الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ,لذا يجب إتباع إستراتيجية جديدة تجاه الشباب ,من خلال الانتقال من إستراتيجية التعامل مع الشباب من الأعلى إلى الأسفل إلى التعامل مع الشباب كقادة وشركاء وتتجاوز المشاركة الهادفة للشباب التشاور الشكلي - الرمزي ,لذا يجب إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة ليس فقط في القرارات المتعلقة بهم وبمستقبلهم وإنما أيضاً في تصميم وتخطيط وتنفيذ ومتابعة هذه القرارات ,وهذا ما أكدته قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ أن تكون المشاركة فعالة وهادفة لضمان مشاركة الشباب في وضع السياسات والتعبير عن آرائهم في وضع البرامج السياسية وتنفيذها ودعم الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالشباب والسلام والأمن ومنح الشباب الحق في المشاركة في عملية صنع القرار من أجل منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز السلام والأمن ,وهذا يتطلب توعيه بين المؤسسات والسلطات الحكومية حول قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ وأتاحه الفرصة للشباب للمشاركة في عملية صنع القرار

٢- عنصر الحماية :- يسلط هذا القرار الضوء على أهمية حماية الشباب خصوصاً الذين يتواجدون في مناطق النزاعات المسلحة , ويعتبر الشباب الأكثر عرضة للعنف والاستغلال أثناء النزاعات , لذلك يلزم توفر لهم الحماية الضرورية وضمانات لسلامتهم ,لذا على منظمات المجتمع المدني ومنظمات الدينية والثقافية دورها في هذا الصدد يتمثل في احتضان الشباب وحمايتهم وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية

٣- منع النزاعات :- يهدف القرار إلى تشجيع الشباب على أن يكون لهم دور مهم في نشر التسامح والحوار المتبادل بين مختلف المجتمعات وكذلك في نشر ثقافة السلام ويعد تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية من العناصر الرئيسية في هذا المجال

٤- الشراكة :- يركز القرار على إنشاء تعاون متين بين الشباب والعديد الجهات المعنية في قضايا السلام والأمان بما في ذلك الدول والمنظمات غير حكومية ويعتبر تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الجهات أمراً حيوياً لتحقيق أهداف السلام والأمن

٥- إعادة التأهيل والإدماج :- يركز هذا القرار على أهمية تقديم الدعم للشباب بعد انتهاء الصراعات , ويساعد في إعادة إدماجهم ضمن المجتمع يتضمن ذلك توفير فرص التدريب المهني والتعليم بالإضافة إلى دعم الصحة النفسية والعاطفية ويعتبر تمكين الشباب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية عنصراً أساسياً لتحقيق الاستقرار وبناء السلام الدائم ,ويؤكد قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠ بأهمية إعادة الإدماج وعلى الحكومات العمل على تعزيز ثقافة السلام ولضمان ونجاح ذلك حث المجتمع المدني والحكومي على تعزيز العملية وإعادة دمج الشباب .

المبحث الثاني : أهمية القرار ٢٢٥٠ وتأثيره على الشباب

يعد قرار ٢٢٥٠ ذات أهمية لأنه يعترف بدور الشباب سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً في عملية صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام, كما يساهم في تغيير النظرة النمطية عن الشباب وحث الحكومات على تعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في عمليات السلام , وهذا الأمر يساعد في توضيح القضايا التي تهم الشباب إذ أن النزاعات المسلحة تمنعهم من الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية مما يؤثر سلباً على جهود تحقيق لسلام دائم ومصالحة وطنية كما يساعد في طرح أفكار جديدة حول قضايا الشباب خاصة تلك التي تتعلق بالمشروعات والمبادرات الريادية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة , هذا كله يبرز أهمية دور الشباب في بناء السلام ويعزز من أهمية تطبيق المساءلة في تنفيذ محتوى قرار ٢٢٥٠ . وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين , ويتضمن المطلب الأول الجهود الدولية للتفعيل قرار ٢٢٥٠ بتمكين الشباب إما المطلب الثاني, تحديات التي تواجه الشباب .

المطلب الأول: الجهود الدولية للتفعيل قرار ٢٢٥٠ بتمكين الشباب

يعد قرار ٢٢٥٠ حول الشباب والسلام والأمن الذي صدر عام ٢٠١٥ من قبل مجلس الأمن الدولي قرار تاريخي مهما الذي يعترف للمرة الأولى بأهمية دور الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها , ويعتبر ذلك جانباً أساسياً لاستمرارية جهود السلام وبناءه ونجاحه , وقد وضع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ إطاراً يعتمد على خمسة عناصر وهي حماية الشباب ,التعاون معهم ,مشاركتهم ,حمايتهم وإعادة دمجهم بعد النزاعات , كما أظهر القرار تأثير الشباب في تعزيز السلام والأمن الدولي, ومكافحة التطرف العنيف وكذلك دورهم الحيوي في منع النزاعات وحلها , ويعتبر هذا الأمر أمراً أساسياً لاستدامة جهود السلام وبناءه ونجاحه, ودعا القرار الأطراف المعنية إلى الأخذ بعين الاعتبار مشاركة الشباب والأخذ بآرائهم عند التفاوض وتنفيذ اتفاقات السلام حيث أن تجاهل احتياجات الشباب يؤثر سلباً على الجهود المبذولة لتحقيق السلام المستدام في مختلف المجتمعات , وأكد القرار على ضرورة وضمان احترام حقوق الإنسان لكافة الأفراد بما فيهم الشباب المتواجدين

على الأراضي المعنية , وفي إطار هذا القرار تشير كلمة الشباب الفئة العمرية التي تضم الأشخاص من عمر ١٨-٢٩ عاماً , وكان هذا القرار مبادرة من المملكة الأردنية الهاشمية من قبل ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني الذي ترأس مجلس الأمن كعضو غير دائم حيث سلط الضوء على الشباب ودعمهم ومشاركتهم في صنع القرار , وإدراكاً لجهود الشباب سيتم على أساس هذا الأمر تطوير السياسات والبرامج من قبل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني , ويدرس القرار تأثير النزاع على الشباب وما ينبغي فعله لتقليل آثاره ويفحص أيضاً كيف يمكن إدخال الشباب بشكل فعال في بناء مجتمعات سليمة بناءً على هذا القرار قام مجلس الأمن بتكليف أول دراسة مستقلة تركز على المساهمة الإيجابية للشباب في جهود السلام وحل النزاعات بعنوان السلام المفقود .^(٢٦)

ويعزز القرار ٢٢٥٠ الشباب في عمليات صنع القرار , وخاصة وفي مجالات السلام والأمن ويشجع الشباب على المشاركة في المحافل السياسية والاجتماعية وتوظيف طاقاتهم وإبداعهم في خدمة مجتمعاتهم ويشير القرار ٢٢٥٠ إلى ضرورة مساهمة الشباب بفعالية بناء سلام دائم والمساعدة في تحقيق العدالة والمصالحة وبما أن نسبة الشباب في المجتمع كبيرة فإنه يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على تحقيق السلام والنمو الاقتصادي , ما دام هناك سياسات تشمل جميع الفئات العمرية , ومن المعروف أن زيادة التطرف الذي يؤدي إلى العنف خصوصاً بين الشباب يشكل تهديداً لاستقرارهم ويعطل جهود السلام ويزيد من النزاعات , كما أنه من الضروري معالجة الأسباب والظروف التي تؤدي إلى زيادة التطرف والعنف بين الشباب حيث يمكن أن تسهم في انتشار الإرهاب , ويؤكد القرار ٢٢٥٠ على أهمية تعاون الدول الأعضاء لمنع الإرهابيين من استغلال التكنولوجيا والاتصالات والموارد للدعوة إلى دعم الأعمال الإرهابية , ويجب أن تضمن هذه الدول احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال للقوانين الدولية الأخرى القائمة بموجب القانون الدولي فالشرعية الدولية المكونة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨ وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ١٩٦٦ والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ ونصت على التمتع بتلك الحقوق في جميع الأحوال وهم مؤهلون لممارستها والمطالبة بها , فجاء ميثاق الشباب الذي دعمه الاتحاد الأوروبي الذي يركز على العمل والتعليم والتكامل الاجتماعي والتدريب والمواطنة , والأولويات الجديدة والتحديات السكانية واضح من خلال عرض هذه الإعلانات العالمية عن الشباب وتمكينهم أنه تم تأسيس حق تمكين الشباب على مستوى العالم كما وضعت الأسس التي ينبغي أن تأخذها الدول بعين الاعتبار عند تطوير قوانينها وسياساتها خاصة ما تم طرحه في الإستراتيجية العالمية للشباب التي تم الإعلان عنها في عام ٢٠٠١ في داكار وأيضاً إعلان براج عام ١٩٩٨ الذي يهدف إلى تمكين الشباب من المشاركة في التنمية البشرية بالإضافة إلى إعلان لشبونة حول الشباب في عام ١٩٩٨ , وفي مجال السياسات العالمية لتمكين الشباب اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ برنامجاً عالمياً لإجراءات الشباب في الالفية الثالثة تكريماً لسنة الشباب العالمية عام ١٩٨٥ .^(٢٧)

وهناك إقرار من جانب الأمم المتحدة بأهمية مشاركة الشباب في مختلف نواحي الحياة حتى أن المنظمة أكدت على أهمية هذه المشاركة في بناء السلام عقب النزاعات، فقد ابرز الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام ٢٠١٢ بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع انه بغية النجاح ويجب على عملية السلام في أي مكان أن تشمل مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة ومن بينها ممثلو الشباب وحسب المنظمة الدولية فان دور الشباب وقيادتهم في منع النزاعات والعنف والتطرف وإيجاد حلول لها يشمل مورداً غنياً وأساسياً لبناء سلام مستدام، كما أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ أهمية تمكين الشباب لتجنب أي تداعيات سلبية يمكن أن تترتب على إقصاء هذه الشريحة وأشار التقرير إلى أن عملية التمكين تستلزم إدخال تغييرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في إقصاء الشباب بحيث تضمن توسيع فرص مشاركتهم وتوفير فرص العمل اللائق لهم، وترسيخ أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص كما يستوجب التمكين أيضاً استثمارات جدية في تحسين أنظمة الخدمات الأساسية المرتبطة بتعزيز قدرات الشباب وبخاصة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، وكما وضعت الأمم المتحدة إستراتيجية شباب ٢٠٣٠ لمساعدة الشباب وتمكينهم من خلال توحيد جهود الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني لجذب الاستثمارات في الشباب ومشاركتهم في تطوير المجتمع وتستند الإستراتيجية على خمسة محاور تتمثل في فتح مجالات جديدة للتواصل مع الشباب وتعزيز مشاركتهم وضمان أصواتهم وزيادة اهتمام الأمم المتحدة بتوفير التعليم والخدمات الصحية لهم، كما تعطي الأولوية لتمكين الشباب اقتصادياً كجزء رئيسي من استراتيجيات الأمم المتحدة للتنمية بالتركيز على التدريب والوظائف والعمل بجد لحماية حقوق الإنسان وتعزيز مشاركتهم في المسائل المدنية والسياسية وأخيراً تعد دعم الشباب في أوقات النزاع والأزمات الإنسانية من أولويات الإستراتيجية بما في ذلك إشراكهم في جهود تحقيق السلام، إضافة إلى ذلك مشاركة الشباب في العملية السياسية ودورهم في عملية صنع القرار أو مشاركة في اتخاذ القرار والتي تشمل التعبير عن الرأي في قضية عامة، والانضمام لمؤسسات المجتمع المدني وكذلك الترشيح في الانتخابات ودمجهم في مؤسسات المجتمع المدني، وفي عام ٢٠١٨ صدر مجلس الأمن قرار ٢٤١٩ الذي يدعو بإشراك الشباب بشكل فعال وكامل في المفاوضات اتفاقيات السلام وتنفيذها، وفي عام ٢٠٢٠ اصدر مجلس الأمن القرار ٢٥٣٥ الذي يبين للمرة الأولى باتخاذ إجراءات محددة في جدول أعمال الشباب والسلام والأمن وتطوير المهارات القدرات التقنية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وفي عام ٢٠١٩ اشتركت حكومات فنلندا وقطر وكولومبيا في الندوة الأولى حول مشاركة الشباب في عمليات السلام وفي عام ٢٠٢٢ صدر بيان مشترك من قبل ممثلي حكومات قطر وكولومبيا وفنلندا الذي سلط الضوء على دعمهم للأجندة الشباب والسلام والأمن وشجع الدول الأعضاء على تفعيل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠^(٢٨)

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه قرار ٢٢٥٠

يعد قرار ٢٢٥٠ أوسع القرارات كونه ركز على الشباب وأشاركهم في كافة جوانب الحياة، فهو داعم لهم في بناء حاضرهم ومستقبلهم، على اعتبار الشباب شركاء في تحقيق الأمن والسلام الدوليين وشركاء في محاربة العنف والتطرف من خلال إحلال وتعزيز ثقافة السلام والتسامح، لكن كل ما تطرقنا إليه واقع الأمر يفرض عقبات

وتحديات كبيرة إمام الشباب بما يعيق أو يشل تماماً تمتع الشباب بحقوقهم الأساسية وللتطبيق قرار ٢٢٥٠ تواجه أبرز التحديات تتمثل في :^(٢٩)

١- سياسياً:- إن جوهر قرار ٢٢٥٠ هو إشراك الشباب في صنع القرار والأمن والسلم عن طريق احترام حق الشباب في المشاركة بالحياة السياسية بأوجه متعددة , لكن نلاحظ بأن المجتمعات العربية تعاني من ضعف في الثقافة الديمقراطية وحدوث الأزمات في المجتمعات العربية التي أدت إلى فقدان الشباب للروح المشاركة في عملية صنع القرارات , ويعد هذا من العقبات لعدم إشراك الشباب كجزء من آليات صنع القرار في العملية الإنمائية التي يتم من خلالها صياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها , حيث نجد بعض يفرض سياسة معينة على الشباب تفرضهم على الأخذ بها دون إن تراعي في ذلك حقهم في الاختيار والتعبير واتخاذ القرارات نيابة عنهم قد لا تتوافق مع رغباتهم ومصالحهم الفعلية وهذا يؤدي إلى عدم دمج الشباب بالعملية السياسية وفي اتخاذ القرار , لذا لابد من احترام وتعزيز الاستقلال الذاتي للشباب , بالإضافة إلى أشاركهم بالعملية الانتخابية بكل شفافية ونزاهة , حيث إن غياب الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية وتوليهم المناصب الهامة يتعارض تماماً مع مفهوم الديمقراطية , لذا لابد من المجتمع المدني إن يسعى إلى تفعيل دور الشباب في عملية صنع القرار ومشاركتهم في عملية السياسية , وتشجيعهم وتعزيز مهارتهم القيادية لضمان مشاركتهم السياسية الفعالة وتواجدها الدائم بالحياة السياسية وهذا ما أكدت عليه المواثيق الدولية ومنظمة حقوق الإنسان .

٢- الجانب المجتمعي والوطني:- في بلدان دول النامية نجد منظمات المجتمع المدني غير قادرة على تمكين نفسها وبالأخص منظمات الشباب , لوجود عقبات وحواجز التي تحول دون التعبير عن آراء الشباب والاعتماد على الذات في اتخاذ القرار والمشاركة في كافة المجالات , لذا يتركز دور منظمات المجتمع المدني على زيادة الوعي حول تمكين الشباب والعمل وفق ما جاء في قرار ٢٢٥٠ ومشاركة الشباب من ناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإتاحة الفرص للشباب في اتخاذ القرار .

٣- الجانب الاقتصادي :- من معوقات التي تواجه الشباب الحالة الاقتصادية فانتشار الفقر والبطالة والحروب والصراعات الداخلية في البلد والتطرف وقلة فرص العمل وسوء الوضع الصحي والتعليمي , كل هذه الأمور تؤدي إلى تراجع دور الشباب في صنع القرار وفي المشاركة بكافة المجالات , لذا على منظمات المجتمع الدولي العمل على تفعيل قرار ٢٢٥٠ وإتباع إستراتيجية جديدة لتوفير فرص العمل للشباب للقضاء على البطالة والتي تعد اخطر الأمور على الشباب وسبب رئيسي إلى انحدار الشباب في دخول بصراعات داخلية , وهذا ما يعيق قيام الشباب بدور إيجابي في المشاركة والتنمية .

٤- الجانب الاجتماعي والثقافي :- يواجه الشباب جملة من التحديات وصعوبات على الجانبين الاجتماعي والثقافي , تتمثل بانتشار ظواهر التمييز بين المرأة والرجل وانتشار المخدرات والتطرف والتحديات التي تفرضها العولمة ومحاولتها تنميط الثقافة وغيرها من التحديات التي تعيق مشاركة الشباب على المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي , وهذا ما يساهم في دفع الشباب إلى التطرف والإرهاب بكل صوره , نتيجة لعدم الاهتمام

بالشباب، لذلك عمدت الأمم المتحدة بوضع إستراتيجية شباب ٢٠٣٠ لدعم الشباب وتمكينهم في كافة المجالات بالإضافة إلى جمع جهود الدول الأعضاء وكذلك المجتمع المدني للبحث الشباب على إشراكهم ضمن إستراتيجية الأمم المتحدة التي تتركز بعدة محاور من أهمها فتح طريق جديد للانخراط مع الشباب وإشراكهم في عملية السياسية وتمكينهم وهذا ما دفع الأمم المتحدة لزيادة اهتمامها بحصول الشباب على فرصة التعليم والرعاية الصحية وكذلك حصول الشباب على الفرص الاقتصادية التي تعد من أولويات استراتيجيات الأمم المتحدة من أجل تدريب الشباب ودعمهم في النزاعات والأزمات الإنسانية بما في ذلك مشاركتهم في عمليات السلام، وفي عام ٢٠١٨ اصدر مجلس الأمن الدولي قرار ٢٤١٩ الذي جاء يؤكد على قرار ٢٢٥٠ التي يتعلق بالشباب وهو ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشباب دون تمييز وتعديل القوانين التي تقيد مشاركتهم في العمليات الانتخابية وتولي المناصب السياسية وتوفير الحماية لهم .

وفي عام ٢٠٢٠ صدر قرار مجلس الأمن الدولي ٢٥٣٥ الذي يعتبر القرار الثالث بشأن الشباب والسلام والأمن ودمج الشباب بالعملية السياسية وتمكين الشباب في صناعة القرار ودوره في مواجهة التطرف والإرهاب وبناء السلام، ويأتي ذلك من خلال تفعيل القرارات السابقة، قرار ٢٢٥٠ وقرار ٢٤١٩ والعمل على تمكين الشباب، وهذا واجب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية على توفير سياسات واستراتيجيات تحدد الإجراءات الواجب توفرها للشباب على تمكينهم في المجتمع، فبالنسبة للعراق كان للوزارة الشباب والرياضة الدور في تفعيل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠ فبدأت بالعمل على تعريف أجندة الشباب والسلام والأمن منذ عام ٢٠١٥ ونتيجة للصراع مع داعش بدأت الرغبة بتفعيل قرار ٢٢٥٠ ففي كانون الأول ٢٠٢٠ شكل تحالف الشباب والسلام والأمن في العراق ومن خلال هذا التحالف كان دور للمنظمات المجتمع المدني بارز الأهمية بتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠. (٣٠)

الخاتمة

أن الشباب اليوم يعد المحرك الأساسي في كافة مجالات الحياة، لذلك فإنه يحتاج بصورة خاصة من يدعمه ويمكنه من أجل تحقيق التنمية الهادفة إلى السلام والأمن وكذلك يحتاج إلى بلورة مهارته الذاتية في إدارة الأزمات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ويأتي هذا نتيجة لتعرض البلاد العربية لصراعات ونزاعات وحروب وإرهاب وتطرف ومن هذا نستنتج أن مبادرة ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني الذي ترأس مجلس الأمن الدولي بتفعيل قرار ٢٢٥٠ (الشباب والسلام والأمن) ويشير القرار ٢٢٥٠ إلى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار والمساهمة في العملية السياسية وكما يؤكد القرار على أنه من الضروري معالجة الأسباب والظروف التي تؤدي إلى الإرهاب والتطرف والحرص على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال للالتزامات الأخرى القائمة بموجب القانون الدولي، وأشار إلى دور الحكومات ومنظمات الحكومية وغير حكومية ومنظمات المجتمع المدني بتفعيل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠.

التوصيات :-

- ١- العمل على منح الشباب الصلاحية كأشخاص في تولي اتخاذ القرارات
- ٢- تمكين الشباب في المشاركة باعتبارهم عنصر فاعل ونشط في تحقيق التنمية والسلام
- ٣- إتاحة الفرصة للمنظمات المجتمعية المدني بعمل ورشات وندوات حول قرار ٢٢٥٠
- ٤- إتاحة الفرصة للمنظمات المجتمعية المدني بالتعاون مع وزارة الشباب لغرض تفعيل قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٠
- ٥- إتاحة الفرصة للشباب للولوج إلى مواقع صنع القرار .

الهوامش

- (١) وسيم موسى حمدان ,الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن وأثره على القرارات الدولية ١٩٩٠-٢٠١٠ القضية الفلسطينية أنموذجاً,كلية الاقتصاد والإدارة ,جامعة الأزهر, غزة, ٢٠١٣, ص ٢٧
- (٢) علي سعد موسى علي ,قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالجرائم الإرهابية في العراق منذ عام ٢٠١٤ (قرار ٢٣٧٩ أنموذجاً),كلية القانون والعلوم السياسية,الجامعة العراقية, ٢٠٢١, ص ٢٠.
- (٣) مروان عزيذ عزت,حل المنازعات الدولية عن طريق مجلس الأمن ,كلية الحكمة الجامعة بغداد,مجلة الفكر القانوني والسياسي,,المجلد الثامن ,العدد الأول ,العراق, ٢٠٢٤, ص ٦٦.
- (٤) أ.د. هبة محمد العيني ,د.مصطفى كافي,المنظمات الدولية والإقليمية , دار حامد , الأردن , ١٩٤١, ص ٩٤ .
- (٥) أياد مالك عبد المجيد ,مجلس الأمن ومكافحة الإرهاب الدولي منذ عام ٢٠١٤ (دراسة حالة العراق) , ط١, المركز العربي ,مصر , ٢٠٢٣, ص ٥٧٦.
- (٦) أياد مالك عبد المجيد ,المصدر نفسه , ص ٦٧٧.
- (٧) هادي نعيم المالكي,المنظمات الدولية , ط١ , مكتبة السيستان,العراق, ٢٠١٢, ص ٢٤٥.
- (٨) هادي نعيم المالكي, المصدر نفسه , ص ٢٤٧.
- (٩) أياد مالك عبد المجيد ,المصدر نفسه , ص ٧٧٩.
- (١٠) أياد مالك عبد المجيد ,مصدر سابق , ص ٧٨١.
- (١١) هادي نعيم المالكي, مصدر سابق , ص ٢٥٠.
- (١٢) د. طارق السر محمد خير , أثار السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي على السيادة الوطنية والرقابة عليها , ط١ , دار آريشيريا ,السودان , ٢٠٢٤, ص ٢٧١.
- (١٣) هادي نعيم المالكي ,مصدر سابق , ص ٢٥٢ (١٣)
- مجلس الأمن وحق الفيتو , مذكرة لنيل شهادة الماجستير ,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة محمد الصديق ابن يحيى , ٢٠١٧, ص ٢٤ . إبراهيم بويهي (١٤)

- (نعمان مغراوي , فواعل المجتمع المدني والسياسات العامة في الجزائر , مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية , المجلد (٥) , العدد ١, ٢٠٢١, ص ١٥٠٢٤)
- (د. محمد عثمان الخشت , المجتمع المدني والدولة , الموسوعة السياسية للشباب , ط١, مصر, ٢٠٠٧, ص ٥. ١٦)
- (د. منيرة احمد فخري , مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي , دار الأمين , مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية, ص ٥. ١٧)
- (د. عبد الوهاب بن خليف , المجتمع المدني العربي التطور التحديات والمستقبل , مقالات استراتيجيه , العدد ٤, ٢٠١٥, ص ١٨٠.٨)
- (١٩) أ. بدر ناصر الحتيقة المطيري, ماهو المجتمع المدني ؟(تعريفات المجتمع المدني الرئيسية في الفكر الأوربي , سلسلة التقارير الإستراتيجية, مركز دراسات الخليج والجزائر العربية , الكويت , ٢٠١٧, ص ٣١-٣٢)
- (فريدة روكان , دور المجتمع المدني في عمليات بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية , مجلة الجزائرية للدراسات السياسية , المجلد ٨, العدد ١, ٢٠٢١, ص ٢٠٣٠٧)
- (٢١) د. عامر عباس عبد م.م. أديب محمد جاسم, دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان دراسة قانونية , مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , العدد ١٢, السنة ٢, ص ٦ .
- (٢٢) بشار الخالدي , ما لا يعرف عن قرار ٢٢٥٠ , مجلة الدستور
- <http://www.addustour.com> . تاريخ الزيارة ٢٠٢٥-٢-٢٠
- (٢٣) أهمية قرار ٢٢٥٠ الصادر من مجلس الأمن حول الشباب والسلام والأمن , جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية
- <http://www.gcdgroup.org>
- (٢٤) مجلس الأمن الدولي يعتمد قرار تاريخيا حول الشباب والسلام والأمن بطلب من الاردن
- <https://un.news.org>
- (لمياء عايد شلالدة , حماية حقوق الشباب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ , سلسلة الموارد التدريبية فلسطين, ص ٢٥١٥)
- (السياسة الوطنية للشباب دليل مرجعي , الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا , الاسكوا, ٢٠١٣, ص ٢٦٢٥)
- (٢٧) مقال منشور الشباب الأمم المتحدة
- <https://www.un.org>
- (الإستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن ٢٠٢٨-٢٠٢٣, ص ١٥ ٢٨)
- (٢٩) أ. وصال الطنابي , التحديات التي تواجه تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠
- <https://ps.icspr>
- أ. وصال طناني , مصدر سابق (٣٠)

المصادر

أولاً:- الكتب

- ١- اياد مالك عبد المجيد , مجلس الامن ومكافحة الإرهاب الدولي منذ عام ٢٠١٤ (دراسة حالة العراق), ط١, المركز العربي, مصر, ٢٠٠٣
- ٢- د.هادي نعيم المالكي , المنظمات الدولية , ط١, مكتبة السيستان العراق , ٢٠١٢
- ٣- هبة محمد العيبي , د.مصطفى كافي, المنظمات الدولية والإقليمية , دار حامد, الأردن , ١٩٤١
- ٤- طارق السر محمد خير , اثار السلطة التقديرية لمجلس الامن الدولي على السيادة الوطنية والرقابة عليها , ط١, دار اريشيريا, السودان , ٢٠٢٤

ثانياً:- الرسائل والاطاريح

- ١- إبراهيم بويوني , مجلس الأمن وحق الفيتو , مذكرة لنيل شهادة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد الصديق ابن يحيى, ٢٠١٧

ثالثاً:- مجلات والبحوث ومقالات

- ١- بدر ناصر الحتيقة المطيري , ماهو المجتمع المدني ؟(تعريفات المجتمع المدني الرئيسية في الفكر الأوربي, سلسلة التقارير الإستراتيجية, مركز دراسات الخليج والجزائر العربية , الكويت , ٢٠١٧
- ٢- د.عامر عباس عبد, م.م. أديب محمد جاسم , دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان دراسة قانونية , مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية , العدد ١٢, السنة ٢
- ٣- عبد الوهاب بن خلف , المجتمع المدني العربي التطور والتحديات والمستقبل , مقالات إستراتيجية , العدد ٤, ٢٠١٥
- ٤- علي سعد موسى علي , قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالجرائم الإرهابية في العراق منذ عام ٢٠١٤ قرار ٢٣٧٩ أنموذجاً , كلية القانون والعلوم السياسية , الجامعة العراقية , ٢٠٢١.
- ٥- وسيم موسى حمدان , الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن وأثره على القرارات الدولية ١٩٩٠-٢٠١٠ القضية الفلسطينية أنموذجاً, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية , جامعة الأزهر, غزة, ٢٠١٣
- ٦- فريدة روكان , دور المجتمع المدني في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية , مجلة الجزائرية للدراسات السياسية , المجلد ٨, العدد ١, سنة ٢٠٢١
- ٧- مروان عضيد عزت , حل المنازعات الدولية عن طريق مجلس الأمن , كلية الحكمة الجامعة بغداد , مجلة الفكر القانوني والسياسي , المجلد الثامن , العدد , العراق , ٢٠٠٤
- ٨- محمد عثمان الخشت , المجتمع المدني والدولة , الموسوعة السياسية للشباب , ط١, مصر , ٢٠٠٧
- ٩- منيرة احمد فخري , مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي , دار الأمين , مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية .
- ١٠- لمياء عايد شلالدة , حماية حقوق الشباب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ , سلسلة الموارد التدريبية , فلسطين.
- ١٠- نعمان مغراوي , فواعل المجتمع المدني والسياسات العامة في الجزائر , مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية , المجلد ٥, العدد ١, ٢٠٢١

رابعاً:- الانترنت

١-بشار الخالدي , مالا يعرف عن قرار ٢٢٥٠ مجلة الدستور

com.addustour, www //Httpbs:

٢- أهمية قرار ٢٢٥٠ الصادر من مجلس الأمن حول الشباب والسلم والأمن ,جمعية مجموعة غزة للثقافة والتنمية

Org.gcdgroup,www //Httpbs:

٣- مجلس الأمن الدولي يعتمد قرار تاريخيا حول الشباب والسلم والأمن بطلب من الأردن

org.un.news//Httpbs:

٤- السياسة الوطنية للشباب , دليل مرجعي , الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الغربي

آسيا,الاسكوا,٢٠١٣

org.unescwa. archive //Httpbs: